



الفندقومية

(أ.ف.ب)



الفندقومية

إدانات فلسطينية وعربية وأوروبية لجرائم وإرهاب المستوطنين ودعوات لمحاسبة مرتكبيها

رئيس البرلمان العربي

وأدان رئيس البرلمان العربي، محمد اليماني، بأشد العبارات الاعتداءات الإرهابية التي ينفذها المستوطنون في الضفة تحت حماية قوات الاحتلال، مؤكداً أن هذه الجرائم تمثل تصعيداً خطيراً ومنهجياً يستهدف الشعب الفلسطيني الأعزل وممتلكاته، وتكشف عن سياسة منظمة لفرض واقع استيطاني بالقوة. وجاء في بيان اليماني أمس أن ما تقوم به ميليشيات المستوطنين من أعمال قتل وترويع وحرق للمنازل والممتلكات يمثل إرهاباً منظماً ترعاه سلطات الاحتلال، وانتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، وبالعكس إصراراً على تقويض أي فرص للتهديئة أو السلام في المنطقة.

وأكد اليماني أن استمرار هذه الاعتداءات بالتوازي مع تصعيد الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يأتي في إطار مخطط واضح لتغيير الوضع القائم في الضفة الغربية وفرض سياسة الأمر الواقع وطمس الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني.

ودعا رئيس البرلمان العربي المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، واتخاذ إجراءات فورية وملموسة لوقف الإرهاب الاستيطاني، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، ووضع المستوطنين على قائمة الإرهاب الدولي.

وأضاف أن هذه الجرائم تمثل خرقاً فاضحاً لقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم 2334، ومخالفة للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية الاحتلال والاستيطان.

وأكد اليماني أن الصمت الدولي يشجع على التمادي في ارتكاب المزيد من الانتهاكات، مجدداً التأكيد على أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

بعثات دبلوماسية أوروبية في القدس ورام الله

وأدانت بعثات دبلوماسية أوروبية في القدس ورام الله، السبت، تصاعد اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين في الضفة المحتلة، مطالبة بمحاسبة مرتكبيها وتوفير الحماية للمجمعات الفلسطينية.

وجاء في بيان مشترك صادر عن بعثات بلجيكا، وكندا، والدنمارك، والاتحاد الأوروبي، وأيرلندا، وفنلندا، وفرنسا، وليتوانيا، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والسويد، وسويسرا، أنها تدين بشدة تصاعد إرهاب المستوطنين والعنف الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المجتمعات الفلسطينية. وأعربت عن صدمتها إزاء مقتل فلسطينيين خلال الأسابيع الماضية، مؤكدة أن هذا العنف الذي تمارسه ميليشيات المستوطنين، ويهدف إلى الاستيلاء على الأراضي وخلق بيئة قسرية لإجبار المواطنين على مغادرة منازلهم، يجب أن يتوقف.

ودعت البعثات السلطات الإسرائيلية إلى منع ومحاسبة مرتكبي أعمال العنف القاتلة، والمدهامات، والهجمات، مشددة على أن إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل مسؤولية حماية المجتمعات الفلسطينية.



سيلة الظهر

(أ.ف.ب)

بالاحتلال مسؤولية هذه الاعتداءات. وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير فؤاد المجالي، رفض المملكة المطلق لهذه الاعتداءات، ولتصاعد إرهاب المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني، محذراً من استمرار الانتهاكات المتواصلة في الضفة المحتلة واستمرار إجراءات التضييق على الفلسطينيين بالتزامن مع اعتداءات المستوطنين المتطرفين الإرهابية التي تنذر بتفجر الأوضاع، بما يهدد أمن المنطقة واستقرارها. ودعا المجتمع الدولي إلى ضرورة تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، والزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بوقف تصعيدها الخطير واعتداءات المستوطنين، وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة.

وزارة الخارجية المصرية

وأدانت مصر، الاعتداءات الأخيرة التي نفذها المستوطنون في عدد من قرى وبلدات شمال الضفة المحتلة بما في ذلك سيلة الظهر والفندقومية جنوب جنين، وقرىوت جنوب نابلس تحت حماية قوات الاحتلال في تصعيد خطير يستهدف المدنيين وممتلكاتهم ويعد انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وأعربت الخارجية المصرية في بيان لها أمس، عن قلقها إزاء المنحى التصاعدي لأعمال العنف التي ينفذها المستوطنون منذ بداية التصعيد الجاري وهو ما يعكس خطة منهجة لتغيير الوضع القائم وفرض سياسة الأمر الواقع، لا سيما في ظل محاولات تحويل الانتباه عن الانتهاكات السافرة التي تشهدها الضفة المحتلة.

وأكد البيان، أن هذه الممارسات تمثل خرقاً واضحاً لقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم 2334 كما تتعارض مع الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية الاحتلال والاستيطان والإجراءات المرتبطة به.

وشددت مصر، على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته في وقف هذه الانتهاكات السافرة، وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين ومحاسبة المسؤولين عنها بما يساهم في احتواء التصعيد واستعادة مسار التهديئة، وصولاً إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

وزارة الخارجية التركية

وأدانت تركيا تصاعد اعتداءات المستوطنين في الضفة المحتلة، إلى جانب تكثيف الأنشطة الاستيطانية، والضغوط التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين. وقالت وزارة الخارجية التركية في بيان، السبت: «ندين تصاعد إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية خلال الفترة الأخيرة، وتكثيف الأنشطة الاستيطانية، والضغوط التي تمارسها القوات الإسرائيلية على الفلسطينيين».

وأشارت إلى ضرورة وضع حد لممارسات الضم التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي، والتي تهدف إلى تقويض حل الدولتين، الذي يعد مفتاح السلام الدائم في المنطقة، وكذلك لإرهاب المستوطنين الذي يستهدف الحقوق الأساسية للفلسطينيين، وعلى رأسها الحق في الحياة. وأكدت الوزارة، أن ذلك «يعد ضرورة أساسية سواء من حيث القانون الدولي أو من أجل استقرار المنطقة».

مسبوق من قبل عصابات المستوطنين الممنهج والذي يأتي في سياق التطبيق لمخططات حكومة الاحتلال للضم والترحيل، مشددة على أن كل هذه الجرائم ستفتشل أمام صمود شعبنا العظيم ولن تقتلعه من أرض وطنه.

وأضافت أن عدوان عصابات المستوطنين يؤكد المساعي المحمومة لمنظومة الاحتلال الاستيطانية لتأجيج الأوضاع ومفاقمها، مينة أن ادعاءات مسؤولي منظومة الاحتلال بأن إرهاب عصابات المستوطنين «حالات فردية» يعد تضليلاً واهياً تدحضه الوقائع، والدعم العلني واللامحدود من قبل مسؤولي منظومة الاحتلال وأركانها لعصابات المستوطنين في مسعى لفرض أمر واقع يقوض الوجود التاريخي والأزلي لشعبنا، ويؤسس لمشاريع استيطانية قائمة على الإبادة والتطهير العرقي وضم الأراضي.

ودعت «فتح» إلى عدم حرف الأنظار عما يتعرض له شعبنا، خصوصاً مع الاهتمام الدولي بالحرب الإقليمية الجارية، والتي يعتبرها الاحتلال فرصة سانحة لتنفيذ مخططاته الإبادية، وطالبت بالتصدي لعدوان عصابات المستوطنين الإرهابي؛ عبر تعزيز لجان الحماية الشعبية، وتعزيز آليات صمود شعبنا، والعمل على حماية وجوده على أرض وطنه.

وزارة الخارجية والمغتربين

وأدانت وزارة الخارجية والمغتربين، الاعتداءات المدروسة والمنظمة لميليشيات المستوطنين المستوطنين على مناطق مختلفة في مدن وقرى وبلدات الضفة المحتلة، وتصعيد جرائمهم وارهابهم الممنهج وواسع النطاق المدعوم والمنسق من سلطات وجيش الاحتلال الإسرائيلي. وأشارت الخارجية في بيان أمس إلى أن هجوم المستوطنين على القرى، وحرق المنازل والممتلكات، وترهيب وقتل المدنيين، واستهداف الطرق والمفارق الحيوية والشوارع الرئيسية خلال عيد الفطر المبارك، وما رافقه من قرارات لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في استمرار حرب إبادتها ضد شعبنا في قطاع غزة، والضفة المحتلة، واستمرار إغلاق المسجد الأقصى وأماكن العبادة المسيحية والإسلامية في مدينة القدس، ما هي إلا تبادل للأدوار بين أدوات الاحتلال المختلفة، وتكتيكات مدروسة لتعميق حرب الإبادة من خلال منظومة الاستيطان الاستيطاني وجميعها بشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتمنت مواقف الدول التي أدانت هذه الجرائم وطالبت المجتمع الدولي اتخاذ خطوات عملية، وعدم الاكتفاء بالبيانات، لتحمل مسؤولياته في تنفيذ القرارات الأممية وسحب سلاح المستوطنين، ومساءلة ومحاسبة المستوطنين على ارهابهم ووضعهم على قوائم الإرهاب الدولي، ومنعهم من السفر وتجميد أموالهم وأي أصول لهم ومنظومتهم ولبضائع المستوطنات.

وأكدت «الخارجية» استمرار عمل الدبلوماسية من أجل توفير الحماية لشعبنا الفلسطيني، وتفعيل الآليات الدولية التي أقرتها المنظومة الدولية، ومحاسبة المنظومة الاستيطانية الإسرائيلية ككل، وجميع مسؤوليها لرد ارتكاب هذه الجرائم، في ظل استغلال إسرائيل سلطة الاحتلال غير القانوني الانشغال الدولي في الحرب الإسرائيلية الأمريكية - الإيرانية.

وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية

وأدانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، استمرار اعتداءات المستوطنين الإرهابية على الفلسطينيين، وآخرها الاعتداءات على عدد من قرى وبلدات شمال الضفة الغربية المحتلة.

وحملت الوزارة في بيان لها، أمس، إسرائيل القوة القائمة

رام الله- عواصم- الحياة الجديدة- وفا- أدانت فلسطين مصر والأردن وتركيا وبعثات دبلوماسية أوروبية تصاعد إرهاب المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة والذي يأتي في سياق التطبيق لمخططات حكومة الاحتلال للضم والترحيل. وطالبت، دول العالم والمنظمات الدولية بتحمل مسؤولياتها من أجل اتخاذ موقف جدي لوقف إرهاب المستوطنين المنسق والمدعوم من قبل أقطاب حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل من خلال محاكمتهم ومحاسبتهم ومن يقف خلفهم على كل هذه الجرائم المتصاعدة بحق أبناء شعبنا الأعزل من قتل وحرق للمنازل والمركبات والمزروعات، وغيرها من الجرائم البشعة. وأكدت أن استهداف الممتلكات والبنية المحلية ومحاوله بث الرعب بين المدنيين يندرج ضمن جريمة منظمة ذات طابع عنصري، مطالباً المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية وفرض إجراءات رادعة تضع حدا لهذا الإرهاب العقائدي الخطير، وتؤمن الحماية للشعب الفلسطيني. وشددت على ضرورة توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم بما يساهم في احتواء التصعيد واستعادة مسار التهديئة، وصولاً إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

رئيس المجلس الوطني

وقال رئيس المجلس الوطني روجي فتوح، إن ما تشهده قرى وبلدات الضفة الفلسطينية المحتلة من اعتداءات متزامنة من إحراق منازل ومركبات واستهداف المواطنين الأبرياء يمثل تصعيداً منظماً من قبل مجموعات استيطانية تعمل بعقيدة عنف ممنهج وتحت مظلة حماية سياسية وأمنية توفرها حكومة اليمين المتطرف.

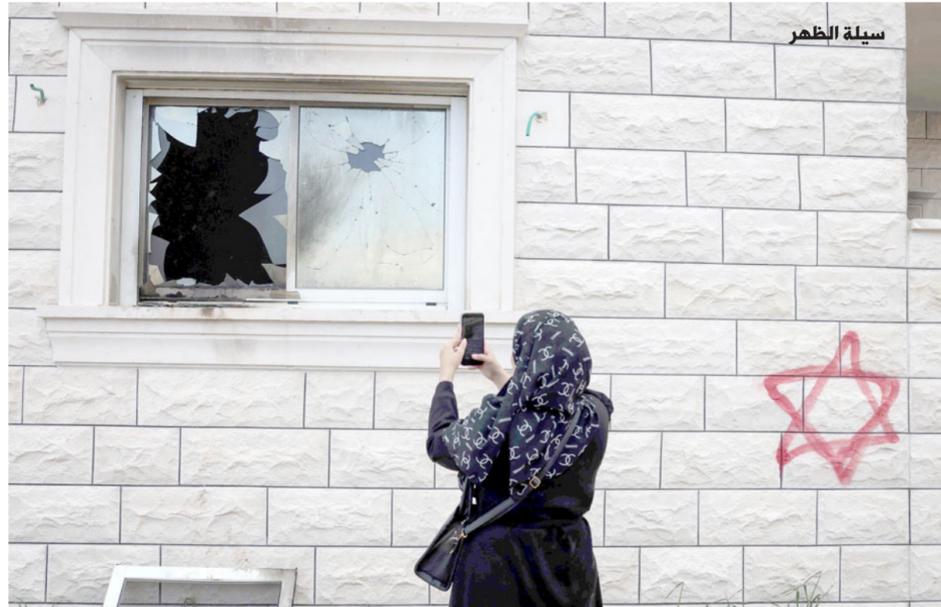
وأضاف فتوح في بيان، أمس، أن هذا السلوك يشكل نموذجاً واضحاً لإرهاب استيطاني مركب تتداخل فيه ممارسات التطهير القسري مع سياسات الإفلات من العقاب في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف ويعكس توجهها رسمياً لتكريس بيئة طاردة للحياة الفلسطينية عبر أدوات الحرق والترويب والعقاب الجماعي.

وأكد أن استهداف الممتلكات والبنية المحلية ومحاوله بث الرعب بين المدنيين يندرج ضمن جريمة منظمة ذات طابع عنصري، مطالباً المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية وفرض إجراءات رادعة تضع حدا لهذا الارهاب العقائدي الخطير، وتؤمن الحماية للشعب الفلسطيني. وشدد فتوح على ضرورة الشروع الفوري في مسار قانوني دولي للاحقة عصابات المستوطنين كجماعات وافراد وعدم الاكتفاء بإدانتهم سياسياً بل تصنيفهم ككيانات ارهابية منظمة ومحاسبة قادتهم ومموليهم وكل من يمددهم بالسلاح ووسائل النقل والحماية امام المحاكم الدولية المختصة.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»

وطالبت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، دول العالم والمنظمات الدولية بتحمل مسؤولياتها من أجل اتخاذ موقف جدي لوقف ارهاب المستوطنين المنسق والمدعوم من قبل اقطاب حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل من خلال محاكمتهم ومحاسبتهم ومن يقف خلفهم على كل هذه الجرائم المتصاعدة بحق أبناء شعبنا الأعزل من قتل وحرق للمنازل والمركبات والمزروعات، وغيرها من الجرائم البشعة.

وأكدت «فتح» في بيان صادر عن مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية، أمس، أن شعبنا يتعرض لعدوان غير



سيلة الظهر

(أ.ف.ب)